

٤٤٩٤٩	٤٠٨٤٥	٣٤٣٠٠	الصادرات الصناعية
(٪٨٠٠٦)	(٪٨١٠٢)	(٪٧٩٤٩)	٪ من المجموع
٥٥٨٤٣	٥٠٣٤٣	٤٢٩٤١	المجموع
١٩٣٤٠	١٩٠٤٠	١٥٤٤٤	صادرات الماس
(١٢)٪(٣٤٤٦)	(٪٣٧٤٧)	(٪٣٥٤٩)	٪ من المجموع

وهكذا ، فخلال فترة ثلاث السنوات ، كانت النسبة بين الصادرات الصناعية والصادرات الزراعية هي ٤ الى ١ تقريبا ، وشكلت صادرات الماس نصف الصادرات الصناعية تقريبا . والتعريف المنقول أعلاه بأن اسرائيل « هي منطقة معزولة ذات مهارات تكنولوجية فائقة » يمكن تبريره تماما اذا ما اعتبر المرء الدور الحاسم الذي يلعبه الانتاج الصناعي . فالندرة النسبية للمواد الاولية تقتضي بأن تكون **اليد العاملة** البارة أحد الموارد الطبيعية الرئيسية . وليس على المرء أن ينظر الى أكثر من صناعة الماس حيث تجلب المواد الاولية ليس من رمال النقب ، بل من مناجم جنوب افريقيا . فاذا ما أعطينا **اليد العاملة الاسرائيلية** ما تستحقه من الاهمية ، أصبح بإمكاننا أن نعالج بجدية مسألة ما « اذا كانت الصناعة في اسرائيل تدار من قبل العمال أم من قبل نخبة ذات قوة سياسية ؟ » .

فبينما بلغ مجموع الصادرات عام ١٩٦٧ الرقم الذي لم يسبقه مثيل وهو ٥٥٨٤٣ مليون دولار ، سجل مجموع الواردات أيضا رقما قياسيا جديدا هو ٧٥٤٦٦ مليون دولار (١٣) . ومن السهل تماما أن يغرب عن بال المرء الاثر الحقيقي للواردات الاسرائيلية الا أن بعض العمليات الحسابية البسيطة قد تستطيع فتح الاعين على الحقيقة . فاذا ما قسمنا مجموع الواردات البالغ ٧٥٤٦٦ مليون دولار عام ١٩٦٧ على مجموع السكان في ذلك العام (٢٤٨٠٧٠٠٠ بما فيه القدس الشرقية) (١٤) تصل الواردات للشخص الواحد حوالي ٢٧٠ دولارا تقريبا ، وهو رقم أعلى من معدل دخل الفرد السنوي في معظم بلدان الشرق الاوسط (١٥) .

ويدعي كثير من مؤيدي الصهيونية ان واردات اسرائيل المرتفعة بشكل غير طبيعي من البضائع الأجنبية هي نتيجة المصاريف التي تتكبدها اسرائيل كل سنتين على « الأمن القومي » ولا يمكن نفي القول أن مصاريف الدفاع الاسرائيلية هي مرتفعة ( اذ بلغت معدلا قدره ٨٤٨ ٪ من اجمالي الناتج القومي في كل من السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٦٦ ) (١٦) . رغم ذلك ، يجب أن ندرك أن واردات الاسلحة هي مجرد جزء من الواردات الاجمالية . وأكثر من ذلك ، فقد ازداد انتاج الاسلحة المحلي بشكل ثابت ، حتى ان اسرائيل ، اليوم ، تصدر أيضا الاسلحة الى البلدان الأخرى .

ان دراسة وثيقة لتركيبة اسرائيل الاقتصادي تبين ان اعباء مصاريف التسلح تقع على درجة كبيرة على كاهل العامل الاسرائيلي . اما الرأس المالي ، ان كان مواطنا اسرائيليا أو مستثمرا اجنبيا ، فلا يدفع الا القليل من أجل « الأمن الوطني » .

وتشكل ديون اسرائيل الزمونة بالعملات الأجنبية ، التي وصلت الى ١٦٥٩ بليون دولار عام ١٩٦٨ (١٧) ، ( حوالي ٥٧٠٠ دولار للفرد الواحد ) سلاحا قويا في أيدي المنتفعين الامبرياليين . ومن المفيد أن نذكر أن الديون بالعملة الأجنبية هي نتيجة ملازمة للسيطرة الامبريالية ، وأنه من هذه الوجهة ، يكشف الاقتصاد الاسرائيلي عن نقطة تماس مع اقتصاديات البلدان المجاورة ( اذ وصلت ديون مصر الطويلة الاجل الى مبلغ ١٦٥ بليون دولار عام ١٩٦٨ ) (١٨) . ويمكن ايراد الملاحظات التالية بخصوص الاقتصاد الاسرائيلي ضمن الاطار الشرق الاوسطي الكلي :